تاريخ الإرسال: 2018/05/06 تاريخ القبول: 2018/10/08 تاريخ النشر: 2018/12/30

أسلوب التقديم والتأخير
دراسة نحوية تطبيقية

د. مها بنت عبد العزيز الخضير
أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية
كلية الآداب– جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
الرياض– المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

يتناول البحث موضوعاً غاية في الأهمية في اللسان العربي؛ إذ يرتبط بنظام الجملة العربية والأصل الذي وضعت عليه، ومتى تجوز مغادرة هذا الأصل أو تجب، وما الأغراض التي تتحقق عند مخالفته؛إنه موضوع (التقديم والتأخير)، فتناول التقديم في الجملة الفعلية بين الفعل وفاعله، والفاعل والمفعول به ، والمفعول به وفعله.وباقي مكملات الجملة الفعلية ،وكذلك التقديم في الجملة الاسمية وأحكامه ، وفي الأفعال الناسخة، والحروف الناسخة.

إن وجود هذا المبحث في مصادر النحو مفرقاً بين أبوابه يدل على أهميته الكبرى، ويدعو إلى العناية به، وبيان آثاره اللفظية والمعنوية على الجملة من خلال الدراسات التطبيقية ،وقد كانت سورة(لقمان) نموذج هذه الدراسة التطبيقية.

Abstract

The research dealt with a very important topic in the Arabic language, as it is related to the system of sentence in Arabic Language and the origin of this system, when it is permissible or obligatory to leave it, and what is to be

achieved when it is violated, it is (preceding and delay). It deals with the verbal sentence between the verb and its subject, between the subject and the object, and between the object and the verb and the rest of the verbal sentence components, as well as the preceding in the nominal sentence and its rules, and in the auxiliary verbs and letters.

The existence of this research about the resources of Arabic language grammar distributed between its chapters indicates the importance of this study and shows the need to take care of it. Also, it shows the verbal and moral effect on the sentence through applied studies, and Surah (Luqman) was the practical model of this study.

المقدمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للأنام، سيدنا ونبينا محمد ﷺ ... وبعد:

تخضع الجملة العربية لنظام قائم على أساس الترتيب بين أجزائها، فالجملة الاسمية يقتضي نظامها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والجملة الفعلية يتقدم فيها الفعل على الفاعل، ويستلزم الترتيب في الجملتين تأخير الفضلات والمكملات؛ كالمفاعيل بأنواعها، والمجرورات، وتقديم صاحب الحال عليها، وتقديم المنعوت على النعت، والمعطوف عليه على المعطوف ... إلخ.

إن مراعاة هذا النظام التركيبي للجملة هو الأصل، وهو أصل تحكمه ضوابط عديدة؛ على رأسها (العامل) ورتبته.

لكن هذا الأصل قد يُعدل عنه إلى غيره، ويُعمل بخلافه؛ فيُقدم ماحقّه التأخير، ويؤخر ما حقه التقديم، يحدث هذا دون أن يؤثر سلباً على بناء الجملة العربية وإفادتها؛ فالخبر يظل خبرًا ولو تقدم، والمفعول يبقى مفعولاً ولو تأخر عنه الفعل، يحدث هذا التغيير لأسباب ودوافع تزيد المعنى قوة وبلاغة؛ فمبحث التقديم والتأخير مبني على حرية الرتبة في العربية، وهو مشترك بين علم النحو وعلم البلاغة، بما يُحدثه في الجملة من جمال وبيان.

ولِما لهذا الأسلوب من قدرٍ كبيرٍ وأثر عظيم، فقد لاقى عناية عظيمة من العلماء على اختلاف تخصصاتهم سواء كانوا علماء نحو أو بلاغة أو تفسير، إذ تعددت مواضعه في كتابه الله الكريم تبعًا للأغراض التي يريد خدمتها.

كما أنه شائع في كثير من أبواب النحو، فلا يكاد يخلو باب من تقديم وتأخير لأسباب لفظية أو معنوية، ومع ذلك لم تقع يدي على مؤلَّف اعتنى بدراسة هذا الأسلوب نحوياً بينما أُشبع دراسةً بلاغية ،كما اهتم به المفسرون لكثرته في كتاب الله الكريم، وعمق دلالته؛ لذا جاء الجانب التطبيقي من هذه الدراسة متناولاً سورة (لقمان) كنموذج على وقوع التقديم والتأخير في القرآن الكريم، وكدليل على وقوعه في مواضع مختلفة من الجملة.

أولاً: أهداف الدراسة:

1- تعميق الصلة بين بحوث اللغة ومصدرها الأساس المحتج به، وهو القرآن الكريم، أرقى النصوص فصاحةً وأكملها بلاغة.
2- ربط المتلقي باللغة من خلال كتاب الله، ولفت انتباهه لمواطن الفصاحة فيه.
3- معرفة مواضع هذا الأسلوب تُيَسر فهم المعاني.
4- إثراء المكتبة العربية بدراسات نحوية لهذا الأسلوب، إذ إن أكثر ما يوجد هو الدراسات البلاغية.

5- تقديم دراسة تطبيقية يُوثق النظريات اللغوية، من خلال النصوص المحتج بها.

6- تحديد مواضع التقديم والتأخير في سورة لقمان، وتحليلها، وبيان أغراضه.

ثانياً: الدراسات السابقة: لقيت دراسة الأساليب عناية بالغة من علماء البلاغة، وتقننوا في تتبع مواطنها، وعرض جمالياتها في النصوص، من ذلك أسلوب التقديم والتأخير، الذي أجدبت من دراساته نحوياً المكتبات فيما أعلم، واكتفى الباحثون بتلمس مواطنه في كل باب يعرض لهم فيه دون إفراد مواضعه بدراسة مستقلة، تضع ما تعلّق بكل موضوع في إطار واحد، يكون مرجعًا ميسَّرا للباحثين، وكان لهذا العمل أثره على الدراسات التطبيقية؛ إذ ابتعدوا عنها فقلّ نصيب الدراسات التطبيقية في بعض المباحث، كما انصبّت عناية أكثر النحاة على الاهتمام بإعراب آيات القرآن الكريم وسوره. لذا لم أجد دراسة نحوية تناولت موضوع التقديم والتأخير في سورة لقمان فيما وصلتُ إليه من مواضع البحث.

ثالثاً: منهج الدراسة: ستقوم هذه الدراسة باستقراء أبرز مواضع التقديم والتأخير في النحو وحصرها وبيان أغراضه، لذا فإن المنهج الاستقرائي التحليلي هو المتّبع فيها.

رابعاً: خطة البحث:

ستكون خطة هذه الدراسة كالتالي:

1- المقدمة وفيها أهمية الموضوع وأهدافه، وخطته.

2- التمهيد: تضمن تعريف التقديم والتأخير وبيان أهميته وأغراضه.

3- المبحث الأول التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ومكملاتها.

4- المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، ومكملاتها.

5- المبحث الثالث: التقديم والتأخير في سورة لقمان.

6- الخاتمة: وفيها تلخيص نتائج البحث.

7- ثبت المصادر.

التمهيد

المعنى اللغوي والاصطلاحي للتقديم والتأخير[1]: تؤدي مادة (قدم) في معاجم اللغة معاني مختلفة، فـ (القَدَم): السابقة في الأمر، ومنه قوله تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ}[2] وقَدَم فلان قومه: إذا كان أمامهم. وأقدم بمعنى تقدّم، ومنه مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة، والإقدام في الحرب، قال عنترة:

ولَقَد شَفى نَفْسِيْ وَأَبْرأَ سُقْمَها قِيْلُ الفَوارسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقدِمِ[3]

ويقال: مضى قُدُماً وتأخّر آخرًا: جاء في أخريات الناس، وتقدّم وقدّمته، وأخّرته فتأخر واستأخر ومنه قوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ} [4].

والآخر: خلاف الأول. فالتقديم والتأخير في اللغة ضدان؛ إذ يُعنى الأول بوضع الشيء أمام غيره وقد كان خلفه، ويُعنى الثاني بوضع الشيء خلف غيره وقد كان أمامه.

أهمية التقديم والتأخير في كتاب الله: من أهم مباحث علم المعاني مبحث التقديم والتأخير، وهو يبحث في بناء الجمل وعلاقتها ببعضها؛ لإبراز الأسرار البلاغية فيها. وتتضح أهميته من وجهين:

الأول: أنه سمة بارزة في كلام العرب؛ ودلالة واضحة على تمكنِّهم في الفصاحة وتسنمّهم ذروتها، وقد أتقنوا التصرُّف فيه وقادوا معانيه مما يدلل على سمو تفكيرهم، وصفاء أذهانهم.

الثاني: أنه باب كثير الفوائد، قال الجرجاني (ت 471هـ) : (وهو باب كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد العناية...)[5].

ويأتي التقديم والتأخير في القرآن الكريم ليدل على حكمة بالغة، وقدرة عظيمة، فكل موضع تقدّم فيه لفظ فهو لا يصلح إلاّ لتقدّمه، وكل موضع تأخّر فيه آخر فهو لا يصلح إلا لتأخره، كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وهو

أسلوب تُحقق به درجات من المعاني لا تتم إلا به، لقد شاع كثيرًا في اللغة العربية تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم؛ فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو دون أن يتضمن بعض الأحكام للتقديم والتأخير فيه.

وقد تنبه النحاة الأوائل إلى أهمية التقديم وأثره على الكلام، قال سيبويه (180هـ): (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم)[6]؛ فالغرض من التقديم في نص سيبويه هذا هو اختصاص المقدم بشيء من الأهمية والعناية؛ وهو غرض بلاغي. وأسلوب التقديم والتأخير من المواضع الرئيسة عند علماء البلاغة وفي مؤلفاتهم، قال الزركشي (794هـ): (هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق)[7].

وفي الجملة، فإن تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم – في بعض المواضع، يحافظ على قواعد الجملة العربية، كما يحفظ معناها ويزيده بياناً ووضوحاً؛ ويوضح ما عليه المتكلم من ثقة بفصاحة سامعه وشجاعته؛ لذا عدّه ابن جني [8] (ت 392هـ) نوعاً من الشجاعة العربية.

وقد قال ابن فارس (395هـ): (من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخرًا، وتأخيره وهو في المعنى مقدّم)[9]. وصرّح بهذا السيوطي[10] (ت 911هـ)

وكنتيجة حتمية لإدراك فوائد التقديم والتأخير بين أجزاء الجملة، وسيرًا على سنن العرب في كلامها، أجاز النحاة تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ماحقه التقديم من مكوِّنات الجملة، واضعين لذلك أصولاً يجب مراعاتها؛ تكلم عنها ابن السراج (ت316هـ) وشرحها في باب مستقل في كتابه (الأصول في النحو)[11]، كما ذكرها السيوطي[12] أيضاً.

وقد صرّح النحاة أن ما يجوز تقديمه هو كل شيء عمل فيه فعل يتصرف، أو كان خبراً المبتدأ. يقول المبرد (ت 285هـ): (وهذا قول مغن في جميع العربية كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً، لم يفارق موضعه لأنه مدخل على غيره)[13].

فعبارة المبرد هذه تضمنت الأصل الذي وضعه النحاة لجواز تقديم المعمول على عامله؛ وهو كون الفعل متصرفاً.

وعرّف السيوطي الفعل المتصرف بقوله: (هو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه)[14]؛ ومعنى هذا أن الفعل المتصرف هو الذي يأتي في صيغة الماضي والمضارع والأمر؛ كما يشتق منه اسم الفاعل واسم المفعول، وباقي المشتقات ويكون له مصدر، فإن لم يكن الفعل متصرفاً، بأن كان ناقص التصرف، أو جامدًا على صيغة واحدة، فلا يجوز تقديم معمولاته عليه، قال ابن السراج: (الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو: نعم وبئس، فعل التعجب، ليس، تجرى عند ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة، ومه، وصه، وعليك، وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير)[15].

والتقديم إما أن يكون جائزاً، أو ممتنعاً، أو واجباً على نحو ما سيتضح.

أسباب التقديم والتأخير: يُدخل التقديم والتأخير على الكلام فوائد جمة منها[16]:

1. الاهتمام والعناية؛ إذ جرت عادة العرب أن تقدِّم في كلامها ماله شأن ومكانة، قال عبد القاهر الجرجاني: (واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه- يعني التقديم والتأخير- شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام)[17].
2. مشاكلة الكلام، ورعاية الفواصل، قد يكون في تقديم كلمة – حقها التقديم- إخلال بالتناسب والمشاكلة، فتؤخر هذه الكلمة عن موضعها، ويقدم عليها ما كان حقه التأخير طلبًا للمشاكلة ورعاية للفواصل، كقوله تعالى: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى}[18]، فقدم الجار والمجرور (في نفسه) والمفعول (خيفةً) على الفاعل (موسى) لمناسبة الفاصلة التي قبلها والتي بعدها.

3. أن يكون التقديم لإرادة التبكيت، والتعجب من حال المذكور، كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ}[19] والأصل (الجنّ شركاءَ)، وسبب التقديم إرادة التوبيخ؛ وتقديم الشركاء أبلغ في حصوله.
4. الاختصاص؛ وذلك بتقديم المفعول والخبر والجار والمجرور ونحوها على الفعل، كما في قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}[20]؛ إذ قدم المفعول (إياك) على الفعل (نعبد) لأن المراد تخصيصه عز وجل دون غيره بالعبادة.

المبحث الأول

يحدث التقديم والتأخير في الجملة الفعلية بأسلوبين:

1- تقديم الفاعل على فعله.

2- تقديم مكملات الجملة الفعلية (المفعول به، الحال، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول المطلق).

فالأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على جميع مكوِّناتها، ولكن هذا الأصل قد يُعدل عنه لأغراض معنوية أو تركيبية، كما سيتضح.

أولاً: تقديم الفاعل على فعله:

منع البصريون[21] تقديم الفاعل على فعله؛ لأن حكمه التأخر عنه؛ فهو كالجزء منه، وهما بمثابة الكلمة الواحدة، فلا يجوز أن يتقدم على الفعل، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها.

كما أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ؛ فلو قيل: عبد الله قام؛ فإن المعنى عند السامع يلتبس بين الفاعل والمبتدأ، فهل المراد الابتداء بـ (عبد الله) والإخبار عنه بجملة (قام)، أم أن المراد إسناد الفعل (قام) إلى (عبد الله) فقط.

وأورد المبرد حجة أخرى لرفض تقدم الفاعل على فعله في قوله: (إن _ قام _ فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك، نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله وضميره)[22].

فالبصريون يوجبون كون الاسم المتقدم على فعله مبتدأ، وجملة الفعل بعده خبرًا عنه؛ ذكر ذلك ابن السراج[23]، ووافقه ابن جني[24] (ت392هـ)، أما الزمخشري[25] (ت538هـ) فيرى أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه، مع جواز تقديمه على فعله؛ كما جاز تقديم الخبر على مبتدئه خلافاً للأصل.

ومنع هذا ابن هشام[26] الأنصاري (ت761هـ)؛ معلّلاً بكونه أصلي المحل والصيغة، ووافقه الأزهري[27] (ت905هـ)؛ ولذا فقد مال البصريون[28] إلى تخريج ما ظاهره تقدم الفاعل على الفعل من الشواهد بأنه مبتدأ، أو فاعل لفعل محذوف.

من ذلك قوله عز وجل: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[29]إذ ظاهر الآية أن (أحد) فاعل تقدم على فعله (استجارك)، لكن عند البصريين (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك. وحينئذ لا تقديم للفاعل على فعله.

أما الكوفيون[30] فأجازوا تقديم الفاعل أو نائبه على الفعل مع بقائهما على حالهما.

وذلك لأنهم يفضلون تخريج النصوص على ما فيها من ألفاظ دون تقدير أو حذف.واستدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على فعله بقول الزباء[31]:

ما للجمالِ مشْيُها وَئيدا أَخَبْدَلاً يَحْمِل أم حديدا[32]

فقولها: (مشيها) فاعل مقدم للصفة المشبهة التي تعمل عمل الفعل؛ وهي (وئيداً) ولا يصح جعل (مشيها) مبتدأ؛ لأنه لا خبر له في اللفظ إلا (وئيداً) وهو

منصوب. وإذا تقدم الفاعل على الصفة المشبهة، وهي فرع في العمل على الفعل، فجواز تقدمه على الفعل أولى.

وخرّج البصريون[33] رواية الرفع في البيت على غير ما ذهب إليه الكوفيون، فكان لهم توجيهان:

الأول: أن (مشيها) مبتدأ، و(وئيدا) حال من فعل محذوف، والتقدير مشيها يظهر وئيداً، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله خبر المبتدأ.

الثاني: أن (مشيها) بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا، وهو (للجمال).

وزاد ابن هشام[34] وجهًا ثالثاً هو: الحمل على الضرورة الشعرية؛ إذ يقال أن تقديم الفاعل هنا ضرورة شعرية لا يقاس عليها.

هذه التأويلات من أجل جعل الشاهد مطابقاً لرأي البصريين، وغير مخالف لقاعدتهم.

وأهمية الخلاف في تقديم الفاعل على فعله ترجع إلى نظام الجملة في اللغة العربية؛ إذ قسّم النحاة القدماء الجملة إلى قسمين: فعلية، واسمية ،وضبطوا الفعلية بأنها الجملة التي تبدأ بالفعل نحو: حضر الضيفُ، أو يحضر الضيف، أو احضر يا زائر، أما الاسمية: فهي التي تبدأ بالاسم، نحو: الضيف حضر، الضيف يحضر.

ومراعاة لهذا القيد والضبط منع البصريون تقديم الفاعل على فعله، حتى لا يلتبس بالمبتدأ؛ لذا أو جبوا تأخير الخبر إذا كان فعلاً مسندًا إلى ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وأولوا ما ورد أن ظاهره فاعل تقدم على فعله، وقدروا للفعل فاعلاً مستتراً، وجعلوا الاسم المتقدم مبتدأ.

وما ذهب إليه البصريون أمر يوافق طبيعة الجملة الفعليةوالجملة الاسمية، بخلاف ما يراه الكوفيون مما يعارض أصلاً لغويًا، ويؤدي للخلط بين الجملة الفعلية والاسمية مع الضعف الذي صاحب احتجاجهم بالبيت السابق؛ إذ كانت

حجتهم برواية الرفع، والبيت يروى بروايتين أخريين، هما (مشيها) بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: يمشي مشيها. و(مشيها) بالجر على أنه بدل اشتمال من الجمال. وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

هذا التقرير يتوافق مع التعريف الذي وضعه النحويون للجملة الفعلية بأنها الجملة التي تبدأ بفعل، لكن لو أنهم عرّفوا الجملة الفعلية بأنها الجملة التي المسند فيها فعل، سواء تقدم أو تأخر، لَما تكلّفوا في التأويل للنصوص من أجل مطابقة قواعدهم.

القول بتحديد الجملة الفعلية بأنها الجملة التي يكون المسند فيها فعل سواء تقدم أو تأخر ليس جديداً ، بل قرره عبد القاهر الجرجاني[35] كما قرر أن الجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت.

ووافقه من النحاة المحدثين مهدي المخرومي[36].

ثانياً: تقديم مكملات الجملة الفعلية:

1- تقديم المفعول به: يقوم ترتيب الجملة الفعلية في أصله على أن تبدأ بفعل يليه الفاعل، ثم مكملات الجملة، فالفاعل عمدة، والمفعول فضلة؛ إلا أن هذا النظام غير ثابت؛ فيحدث أن يتقدم جزء أو أكثر من أجزاء الجملة لسبب من الأسباب البلاغية؛ كتخصيصه بشيء من الاهتمام، أو للعناية به.

وتقديم المفعول به على الفاعل له صور متعددة فتارة يكون واجبًا، وتارة ممتنعاً، وتارة جائزاً.

يجب تقديم المفعول به على الفاعل، عندما يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به.

وذلك حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كما في قوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ}[37] إذ تقدم المفعول به (إبراهيم) على الفاعل (ربه) لاتصاله بضمير يعود على المفعول به، ولو تقدم الفاعل لعاد هذا

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممتنع عند جمهور النحاة، يقول أبو حيان (ت745هـ): (وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء عليه، إذ معلوم أن الله تعالى هو المبتلي، وإيصال ضمير المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول به[38].

وخالف[39] في هذا الأخفش (ت215هـ) وابن جني وابن مالك (672هـ) مستدلين بقول الشاعر:

جزى ربُّه عنّي عديَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل[40]

إذ تقدم الفاعل (ربه) وتأخر المفعول به (عدي) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به، وخصّه ابن هشام[41] بالضرورة الشعرية.

أما حين يتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل يجوز حينئذ التقديم والتأخير، نحو: أكرم ضيفَه زيدٌ؛ إذ يجوز تقديم المفعول به (ضيفه) مع اتصاله بضمير يعود على الفاعل، وذلك لأن الفاعل متأخر لفظاً متقدم رتبة، والأصل: أكرمَ زيدٌ ضيفَه. وهو غير ممتنع عند جمهور النحاة؛ لكثرته في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كما أتى ربَّه موسى على قدر[42]

حيث تقدم المفعول به (ربه) على الفاعل (موسى) مع اتصاله بضير يعود على الفاعل، وهو جائز؛ لأن الضمير في المفعول به سيعود حينئذ على متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة، والأصل: كما أتى موسى ربه.

والتقديم في هذا الموضع يفيد التوكيد.

ومن مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل، عندما يكون الفاعل محصورًا بإنما أو بإلاّ، نحو: إنما ينفعُ المرءَ عملُه، ونحو: لا ينفعُ المرءَ إلا عملُه، ومنه قوله تعالى : {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [43] ، فتقدم المفعول به (الله) وتأخر الفاعل (العلماء)، لكونه محصوراً؛ ولا تظهر فائدة الحصر– وهي التوكيد– إلا بتأخيره، ولا يجوز تقديمه مخافة اللبس؛ إذ لو قُدِّم

لما عُرف المحصور من المحصور فيه. ومنها أيضاً أن يكون المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعل اسم ظاهر، نحو قوله تعالى: {فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ}[44] ؛ فقدم المفعول به وهو الضمير المتصل بالفعل على الفاعل الظاهر.

أما المحصور بإلاّ، ففيه مذهبان[45]:

1- مذهب جمهور النحاة: أنه إذ حصُر الفاعل بـ (إلا) امتنع تقديمه حملاً لـ(إلا) على (إنما)، وما كان ظاهره تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) أولوه؛ ليتطابق مع مذهبه.

2- مذهب الكسائي: جواز تقديمه ، حيث انتفت العلة من منع التقديم الموجودة في (إنما) وهي خوف اللبس؛ لأن اللبس مأمون، فمعلوم أن المحصور هو الواقع بعد (إلا)، فلا يقع خلط بينه وبين المحصور فيه.

أما مواضع منع تقديم المفعول به على الفاعل، أو بلفظ آخر:

مواضع وجوب تأخير المفعول به، فهي:

1- عند خفاء إعراب الفاعل والمفعول به، مع عدم وجود قرينة لفظية أو معنوية توضح أحدهما؛ فيجب حينئذ تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

وذلك حتى لا يحدث لبس في الكلام، نحو: أكرم موسى عيسى، إذا كان (موسى) الفاعل وجب تقديمه على المفعول به (عيسى) لخفاء الإعراب فيهما ومنه قوله تعالى: {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى}[46] فوجب تقديم الفاعل (إحداهما) وتأخير المفعول به (الأخرى) لخفاء الإعراب فيهما.

واختصاراً، نقول: كل الحالات التي يكون فيها كل من الفاعل والمفعول به من الأسماء التي تعرب بالحركات المقدَّرة، أو يكونان من الأسماء المبنية، تدخل كل هذه المواضع ضمن امتناع تقديم المفعول به على الفاعل.

أما لو وجدت قرينة لفظية في الكلام، توضح الفاعل من المفعول به كالصفة له مثلاً، فإنه يجوز تقديم المفعول به (عيسى) على الفاعل

(موسى)، وكذلك نحو: كلّمت عيسى سعدى، يجوز تقديم المفعول به (عيسى) على الفاعل (سعُدى) لوجود القرينة اللفظية، وهي تاء التأنيث في (كلّمت) التي وضّحت أن الفاعل أنثى هي (سعدى).

وقد تكون القرينة معنوية، نحو: حمل العصا موسى، وأكلت الكمثرى سلمى فالفاعل في المثالين واضح، ولا مجال للبس بينه وبينه المفعول به.

كذلك يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، إذا كانا ضميرين متصلين، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ }[47]، {أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا}[48] وكذلك حينما يكون المفعول به محصوراً بإنما أو بإلاّ نحو: إنما يكرم محمدٌ صديقَه، وما أكرم محمدٌ إلاّ صديقَه.

وجوّز بعض النحويين تقديمه مستشهدين بقول الشاعر:

تزوَّدت من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زاد إلاّ ضعفَ ما بي كلامُها[49]

وخرّجه النحاة على الضرورة.

ومن مواضع وجوب تأخير المفعول به، إذا كان العامل جامداً مثل: فعل التعجب، نحو: ما أحسن زيداً؛ فيمتنع تقديم المفعول به على العامل فيه (أحسن) لكونه فعلاً جامداً غير متصرف.

كذلك إذا كان المفعول به واقعًا في صلة حرف مصدري (أن، كي، ما) نحو: يسعدني أن تحترم معلمَك؛ فلا يجوز تقديم المفعول به (معلمك) على العامل فيه لكونه معمولاً للفعل (تحترم) الواقع صلة لـ (أن) المصدرية؛ وذلك لعدم جواز تقديم الصلة على الموصول عند جمهور النحاة.

ومن مواضع وجوب تأخير المفعول به أن يقترن العامل بلام التوكيد التي لها الصدارة في الكلام، نحو: لينصر اللهُ المؤمنين، لا يجوز تقديم المفعول به (المؤمنين) على العامل فيه؛ لاقترانه بلام التوكيد التي لها الصدارة في الكلام.

أو جاء العامل مقترناً بـ (قد) أو (السين) أو (سوف).

وفي المقابل فإن هناك مواضعًا يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، منها:

1- إذا جاء المفعول به اسم استفهام[50]، نحو قوله تعالى: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ}[51]، حيث تقدم المفعول (أي) وهو اسم استفهام له الصدارة، على معموله (تنكرون)، ونظير أسماء الاستفهام في الصدارة أسماء الشرط، نحو قوله تعالى: {رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ}[52]، حيث تقدم المفعول (مَن) وهو اسم شرط على معموله (تدخل).

أو أضيف لِما له الصدارة، نحو : كتابُ مَن قرأت؟.

2- أو وقع عامل المفعول مقروناً بفاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية، الظاهرة أو المقدرة، دون فصل بينه وبين العامل، نحو قوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}[53] فتقدم المفعول به (اليتيم) على فعله المقرون بفاء الجزاء (فلا تقهر) في جواب (أما) الظاهرة.

ومثله قوله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}[54] ف (ربك) مفعول مقدم على فعله (فكبر)؛ وإنما عمِل الفعل الواقع بعد الفاء النصب في المفعول مع أن الأصل فيما وقع بعد الفاء ألا يعمل؛ لأن ما وقع بعد الفاء هنا ليس واقعًا في مكانه الأصلي، وهو التقديم بل وقع هنا متأخرًا، فجاز أن يعمل فيما قبل الفاء، هذا بشرط عدم الفصل بين (أما) والعامل بفاصل، فإن فُصل بينهما لم يجب تقديم المفعول.

ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل معًا إذا لم يوجد مانع يمنع؛ وعلة التقديم هذه ترجع لتحقيق غرض بلاغي، وهو اختصاص المقدم بشيء من الأهمية والعناية. كما قال سيبويه:

(كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى)[55]

فهو أسلوب شائع عند العرب، وشائع في القرآن الكريم؛ فمن شواهد تقديم المفعول به على الفاعل قوله تعالى: {وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}[56] وقوله عز وجل: {تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ}[57].

ومن الشواهد على تقديم المفعول به على الفعل والفاعل قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[58]؛ حيث قدم الضير (إياك): على عامله في الموضعين؛ وذلك للتخصيص والاهتمام يقول أبو حيان: (إياك : مفعول مقدم، فالتقديم عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول)[59]، فتقديم الضمير (إيا) في الآية فيه دلالة على قصر العبادة على الله عز وجل واختصاصه بها دون غيره وأسهب البلاغيون [60] في ذكر المعاني التي تحققت من تقديم المفعول به على فعله وفاعله في مثل هذا الموضع.

ومن صور تقديم المفعول به على العامل فيه الاسم المنصوب على الاشتغال، نحو: زيداً قابلته، فقولنا: (زيداً) اسم مشتغل عنه بالضمير المتصل بالفعل (قابلته) ويعرب (زيداً) مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً يفسره العامل المذكور، والتقدير: قابلت زيداً قابلته.

هذا قول البصريين[61]، وتحدث الزمخشري عن باب الاشتغال ضمن كلامه عن المفعول به تحت عنوان: (ما أضمر عامله على شريطة التفسير)، فقال: (ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله تحت شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناءً بتفسيره) [62].

يتضح من هذا أن ما يسميه البصريون بالاشتغال، هو موضع من مواضع إضمار الفعل الناصب للمفعول به وجوباً ولا يجوز إظهاره، لأن الفعل المذكور تفسير له.

في حين يرى الكوفيون[63] أن (زيداً) في نحو: زيداً قابلته، منصوب بالفعل الظاهر؛ وإن كل قد عمل النصب في ضميره؛ لأنهما شيء واحد.

إذا تقدم المفعول معه (وفحشاً) على مصاحبه (غيبةً)، ورد جمهور النحاة هذا، وجعلوا الواو للعطف، وقدمت مع معطوفها للضرورة.

الثاني: أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، كقول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ الله السلام[64].

فقُدم المعطوف (ورحمة الله) على المعطوف عليه (السلام) والشيء إذا أشبه شيئا أخذ حكمه.ويرى جمهور النحاة هذا ضرورة؛ إذ لا يجوز في سعة الكلام ونثره تقديم التوابع على متبوعاتها.إذاً يمتنع بالإجماع عند جمهور النحاة تقديم المفعول معه على عامله، أما تقديمه على مصاحبه فغير جائز أيضاً خلافاً لِما يراه ابن جني.

3- تقديم المفعول له على العامل فيه:

جوّز النحاة تقديم المفعول له على عامله، مستدلين بقول الشاعر:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطْرَبُ ولا لعِباً مني، وذو الشيب يلعب[65]

حيث قدم المفعول له (شوقاً) على العامل فيه (أطرب).

ومنع[66] بعض الكوفيين تقديم المفعول له على عامله. وهذا مخالف لورود الفصيح من الكلام العربي.

4- المفعول المطلق[67] وتقديمه على العامل فيه: وقد منع النحاة تقديم المفعول المطلق المؤكد لعامله على العامل فيه فلا يجوز أن يقال: ضرباً ضربت. في ضربت ضربًا؛ لأن المفعول المطلق إنمال جيء به لتقوية العامل.

وكذلك المفعول المطلق المبين للنوع أو العدد، لا يجوز تقديمهما على العامل فيهما، فلا يقال: ضرب الأمير ضربت، ولا ضربتين ضربت.

5-تقديم الحال على العامل فيها[68]:

جوّز البصريون تقديم الحال على العامل المتصرف فيها، فيجوز نحو: مسرعاً جئت، لأن النية في الحال تأخيرها عن صاحبها. واحتجوا لرأيهم بالنقل والقياس.

فمن الشواهد على جواز ذلك قوله تعالى: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ}[69] إذ تقدم الحال (خشعاً) على العامل المتصرف فيها (يخرجون) يقول أبو حيان: (وانتصب (خشعاً) على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه (يخرجون) لأنه فعل متصرف)[70]، ومنه قول العرب: (شتى تؤب الحلبة)[71].

أما القياس فلأن العامل في الحال متصرف؛ لذا وجب في عمله أن يكون متصرفاً.

أما الكوفيون فمنعوا تقديم الحال على العامل المتصرف فيها، وذلك إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً مرفوعاً نحو: راكباً جاء زيدٌ، أو منصوباً نحو: مذنباً ضربت زيدًا.

بينما جوزوا تقديم الحال على صاحبها، نحو: جاء راكباً محمد، وجوّزوا تقديمها مطلقاً إذا كان صاحب الحال ضميراً مرفوعاً نحو: راكباً جئت، أو منصوباً.

هند قائمةً ضربتها، أو مجروراً نحو: هند مررت مسرعةً بها.

والقول بجواز تقديم الحال على العامل المتصرف فيها أصوب؛ لأن الأصل في الفعل المتصرف أن يعمل متقدماً أو متأخراً.

المبحث الثاني

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

أولاً: بين المبتدأ والخبر

تقديم الخبر على المبتدأ[72]: الأصل في المبتدأ التقديم، وفي الخبر التأخير؛ إذ المبتدأ بمثابة المحكوم عليه، والخبر بمثابة الحكم.

ومع ذلك فقد أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ، سواء كان مفرداً أو جملة نحو: (حاضرٌ الطالبُ، أخوه حاضرٌ الطالبُ)، أما الكوفيون فمنعوا تقديم الخبر على المبتدأ، مفرداً أو جملة. معللين منعهم ذلك، لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو ما يعبر عنه النحاة بعود الضمير على متأخر لفظاً

ورتبةً، لأن (قائم) في نحو: (قائم زيد) فيه ضمير يعود على (زيد)، وهذا مخالف للقياس الذي يقضي بأنه تكون رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ورفض البصريون حجة الكوفيين هذه؛ قائلين بأن تقديم ضمير الاسم على ظاهره إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنىً، كما في: ضرب غلامُه زيدًا، أما إذا تقدم الخبر لفظاً وتأخر تقديرًا فلا بأس.

واستند البصريون في قولهم بجواز تقديم الخبر على المبتدأ إلى نصوص عربية فصيحة وردت عن العرب، كقولهم: (مشنوءٌ مَن يشنؤك)[73]

وحكى سيبويه: (تميمي أنا)، وعلل ابن يعيش (643هـ) تقديم الخبر هنا بقوله: (أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه تميميًا لا – أنا – المتكلم)[74] فتعليل ابن يعيش يدل على أن التقديم إنما جاء لغرض بلاغي، هو الاهتمام بالخبر.

والحق أنه إذا لم يوجد ما يمنع من تقديم الخبر على المبتدأ، فليس ثمة بأس من تقديمه؛ بل قد يرقى الأمر إلى القول بأفضلية تقديمه إذا كان سيحقق غرضاً بلاغياً في الجملة.

أما ما احتج به الكوفيون في منعهم تقديم الخبر على المبتدأ بأنه سيؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فضعيف؛ لأن الإضمار وإن عاد على متأخر لفظاً إلاّ أنه متقدم رتبة، وقد اتفقوا مع غيرهم في الإضمار قبل الذكر في أبواب نحوية أخرى، فما وجه منعهم له في باب المبتدأ والخبر؟!

المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ هي:

1- أن يكون كلاً من المبتدأ والخبر معرفة، نحو: زيد أخوك؛ فلا يصح تقديم الخبر هنا لعدم وجود القرينة التي توضحهما لتساويهما في التعريف.

2- أن يكون الخبر محصوراً بإلاّ معنى نحو قوله تعالى: {إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ}[75] أو لفظاً نحو قوله عز وجل: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}[76].

3- أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة، كأسماء الاستفهام. أو لاقترانه بلام الابتداء.

4- أن يكون الخبر جملة فعلية، فاعلها مستتر يعود على المبتدأ، نحو: زيدٌ حضر.

مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا[77]:

1- إذا كان المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر، مع كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك نحو: عندك ضيف، في الأشجار ثمار، فيجب في المثالين تقديم الخبر، لأن المبتدأ نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة.

ومن ذلك قول الله عز وجل: {فِيهَا أَنْهَارٌ}[78] و {فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ}[79] أما إذا وصفت النكرة، فيجوز الأمران؛ التقديم والتأخير. وحين ننظر في هذه الأمثلة نجد أن الخبر تقدم فيها وجوباً مراعاة لأمر قياسي يراد الوصول إليه من زاويتين:

أ- منع اللبس والتوهم، فالجار والمجرور يصلح أن يكون صفة للمبتدأ النكرة لو تقدم؛ فحتى لا يتوهم السامع أنهما صفة وجب تقديمهما على النكرة ليُعلم كونها خبرًا.

ب- استقبح النحاة الابتداء بالنكرة؛ لذا أخّروها، وقدموا الخبر عليها، فتأخير المبتدأ هنا أجمل من تقديمه؛ إذ وقع موقع الخبر من حيث كونه نكرة فصحّ اللفظ.

2- إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الدار ساكنُها، وعند الجامعة طلابُها، ومنه قوله تعالى: {أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}[80]، حيث تقدم الخبر (على قلوب) وتأخر المبتدأ (أقفالها) لاشتماله على ضمير يعود على الخبر. فوجب تأخيره لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

3- إذا كان الخبر من الكلمات التي لها صدر الكلام، مثل: أدوات الاستفهام، نحو: أين زيد؟ وكيف الحال؟

ومثل أدوات الشرط، نحو: أينما تذهب تُرزق. ومن الشواهد عليه قول الله تعالى: {أَنَّى لَكِ هَذَا}[81] إذ تقدم الخبر وجوبًا لكونه اسم استفهام.

أو كان الخبر مضافاً إلى ماله صدر الكلام، مثل صباحُ أيِّ يومٍ حضورك للمكتب؟

4- إذا كان المبتدأ محصورًا نحو: ما في الدار إلا زيدٌ، إنّما على القلوب أقفالٌ.

5- أن يجري استعماله في الأمثال، نحو: مشنوء مَن يشنؤك.

6- أن يدل على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير، نحو: لله درك؛ إذ لو تقدم المبتدأ فقدت العبارة معنى التعجب المراد منها.

وخلاصة لماسبق، فإن الخبر يجوز تقديمه على المبتدأ، ما لم يمنع مانع من تقديمه أو يوجب تقديمه موجب؛ وذلك تحقيقا لغرض الاختصاص والاهتمام والعناية.

ثانياً: بين الأفعال الناسخة وأخبارها

تدخل الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) على الجملة الاسمية، فيصير المبتدأ اسماً لها، والخبر خبرًا لها. ويجوز فيها أن يتقدم خبرها عليها وعلى اسمها، أو على اسمها فقط على نحو مبسوط بين النحاة، وذلك بالتفصيل الآتي:

أولاً: المذهب الأول: أجاز النحاة، بالاتفاق تقديم الخبر المفرد على الفعل الناسخ إذا لم يمنع مانع، قال المبرد: (كان: فعل متصرف يتقدم معموله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة، أي ذلك فعلت صلح، وذلك قولك: كان زيد أخاك، وكان أخاك زيد، وأخاك كان زيدٌ)[82].

من هذا النص يتضح أن الفعل الناسخ المتصرف تصرفاً تاماً، يجوز تقديم خبره عليه وعلى اسمه، كما يجوز تأخره عنهما، ومن شواهد تقديم خبر الناسخ على اسمه، قوله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}[83] ومن شواهد تقديم معمول الخبر على الفعل الناسخ قوله تعالى: { أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}[84]، فتقدم (إياكم) وهو معمول خبر (كان) عليها، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدّمُ العامل، يقول العكبري: (وفيه دلالة على جواز تقديم خبر – كان- عليها، لأن معمول الخبر بمنزلته)[85]، وقال أبو حيان: (استُدل بتقديم معمول الخبر

على جواز تقدم الخبر إذا كان جملة)[86] فلما اتصف الفعل الناسخ (كان) بصفة التصرف التام جاز معه التقديم والتأخير بين أجزاء جملة، فـ (كان) فعل متصرف، يعمل بصيغها كلها؛ بالماضي نحو قوله تعالى: {قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا}[87]، والمضارع، نحو: {وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}[88]، والأمر: {قُلْكُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا}[89]، كما عمل منه المصدر والمشتق. وما قيل في (كان) يطبق على أخواتها المتصرفة[90].

وهذا موافق للأصل النحوي الذي وضعه النحاة لجواز التقديم والتأخير، ويتحقق في هذا الموضع غرض الاهتمام والعناية بالمقَّدم، وهو أحد أغراض التقديم.

وقد شُرِط جواز تقديم الخبر على الفعل الناسخ، أو على الاسم، بعدم ما يوجب تأخيره، أو ما يوجب تقديمه؛ إذ يجب تأخيره إذا تساوى الاسم مع الخبر تعريفًا أو تنكيراً، ولم توجد قرينة تفرّق بينهما، نحو: كان صديقي عدوي، فلا يجوز تقديم الخبر (عدوي) على الاسم (صديقي)، وذلك لتساوي الاسم والخبر في التعريف، وخفاء القرينة التي تميزّ أحدهما عن الآخر، مما قد يحدث لبسًا بينهما.

ويجب تأخير الخبر أيضاً، إذا كان محصورًا فيه الاسم بإلاّ، المسبوقة بنفي، نحو قوله تعالى: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً}[91] أو محصوراً بإنما نحو:(إنما كان القادم ضيفًا).

ويجب تقديم الخبر إذا كان مماله الصدارة في الكلام، كأدوات الاستفهام، نحو: أين كان الطالب؟ وكيف كانت الرحلةُ؟، ومنه قوله تعالى: {فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ}[92]، فتقدم خبر كان وجوباً لأنه له الصدارة في الكلام[93].

كذلك إذا اقترن الاسم بضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: كان في الدار صاحبها، وذلك حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن كان الفعل الناسخ منفيًا فقد اختلف النحاة في جواز تقديم الخبر، نحو: ما كان المهملُ ناجحاً، فمنع البصريون[94] تقديم الخبر في هذه الحال ووافقهم

الفراء، وابن كيسان، فلا يجوز عندهم: حاضراً ما كان الطالبُ، وذلك لأن النفي عندهم له الصدارة، قياساً على أسماء الشرط والاستفهام بينما جوّز الكوفيون[95] ذلك؛ لأن (ما) لا تلزم الصدارة.

وفصّل النحاة في نوع النفي الذي يتقدم هذه الأفعال؛ فإ، كان حرف النفي غير (ما) جاز في الخبر أن يتقدم على الفعل الناسخ، نحو: حاضراً لم يكن الضيفُ. وعُلّل[96] هذا التفريق بأن (لم، لن) حرفا نفي مختصان بالدخول على الأفعال؛ فصارتا كالجزء منه، ولما جاز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك جاز تقديم (لم، لن) لأنهما كأحد حروف الفعل.

واعتلّ[97] الفريق المانع من التقديم، بكون النفي بحروفه جميعها له الصدارة عندهم. وخلاصة هذا المذهب، أن الفعل الناسخ المتصرف يجوز تقديم خبره عليه، ويجوز توسط خبره بينه وبين اسمه، كما يجوز تأخيره عن الفعل وعن الاسم.

ثانياً: المذهب الثاني: وتناول تقديم خبر (ليس) عليها وعلى اسمها: حيث منع جمهور النحاة تقديم خبر (ليس) عليها؛ لكونها فعلاً ماضياً جامداً، لا يتصرف في نفسه، ولا في غيره؛ وذلك قياسًا على (عسى) التي اتفق[98] النحاة على منع تقديم خبرها عليها.

بينما جوّز[99] بعض النحاة تقديم خبر (ليس) عليها، مستدلين بقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}[100]؛ إذ تقدّم (يوم يأتيهم) وهو معمول خبر (ليس) عليها، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، قال الزمخشري: (يوم يأتيهم، منصوب بخبر – ليس– عليها، وذلك أنه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها كان ذلك دليلاً على جواز تقديم خبرها، إذ المعمول تابع للعامل، فلا تقع إلا حيث يقع العامل)[101].

ورُدّ هذا القول بأن المعمول هنا ظرف، ويتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها[102]. أما تقديم خبرها على اسمها، فقد جوّزه جمهور النحاة. ومنع تقديم

خبر (ليس) عليها يتمشى مع الأصل النحوي، الذي وضعه النحاة، وهو عدم جواز تقديم الجامد عليه، وهو أمر لا تختص به (ليس) وحدها، بل يشمل كل ما كان جامدًا؛ كأفعال التعجب القياسية التي على وزن (أفعله – وأفْعِل به)، وكل ما وضع لإنشاء التعجب نحو: حسبك، ولله دره فارساً.

وأفعال المدح والذم (نعم وبئس) وما جرى مجراهما نحو: حبذا، لا حبذا.

ثالثاً: المذهب الثالث: تقديم خبر (مادام) عليها[103]:

(يشترط لإعمال (دام) عمل (كان) الناقصة أن تُسبق بـ (ما) المصدرية الظرفية، لذا منع النحاة بالاتفاق تقديم خبر (مادام) عليها؛ لأنه واقع في صلة (ما) المصدرية، ولا يصح تقديم الصلة على الموصول عندهم، فلا يجوز نحو: غاضباً لا يحكم القاضي مادام، على إرادة: لا يحكم القاضي مادام غاضباً.

أما إن تقدم الخبر على (دام) وحدها، فجوّزه[104] أبو حيان؛ لعدم تقدمه على (ما) نحو: لا يحكم القاضي ما غاضباً دام، ومنعه غيره؛ لأنه لا يجوز الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته بمعموله.

وأما تقديم الخبر على الاسم؛ ليفصل بين (مادام) واسمها، نحو:

لا أصادقك مادام صاحبَك خالدٌ، فجوّزه النحاة بالاتفاق؛ محتجين بقول الشاعر:

لا طِيبَ للعيش ما دامتْ مُنَغَّصةً لذاتُه بادِّ كارِ الموتِ والهَرَم.[105]

حيث توسط خبر (مادام) وهو (منغصة) بينها وبين اسمها (لذاته). وهو أمر مقبول، لعدم وجود ما يمنع، بخلاف تقديمه على (مادام).

تقديم معمولات أفعال الاستمرار (ما زال وأخواتها) عليها[106]:

منع البصريون أن تتقدم معمولات – مازال وأخواتها– عليها؛ فلا تقول: حاضرًا مازال زيدٌ، و: قائمًا مابرح محمد، واتفق معهم الفراء.

وعلّلوا ذلك، بأن (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، كما أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في

الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما. ذلك أن البصريين يجرون النفي مجرى ماله الصدارة من الأسماء، فلا يصح أن يتقدم معموله عليه.

ورأى الكوفيون جواز تقديم خبر (مازال وأخواتها) عليها؛ محتجين بأن (ما) للنفي، و (زال) فيه معنى النفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا. ولم تحتفظ (ما) النافية بحق التصدير؛ لذا جاز تقديم الخبر عليها. والخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم خبر (مازال وأخواتها) عليها واقع إذا كان النفي فيها بالحرف (ما).

فإن كان بغيره، نحو: لم، لا، لن، فلا خلاف بين النحاة في جواز تقديم الخبر حينئذ. كما جوّزوا توسط الخبر بين (ما) والفعل المنفي بها.

ومادام النحاة قد اتفقوا على جواز تقديم الأخبار على هذه الأفعال عند نفيها بغير (ما)، فلماذا المنع عند النفي بـ(ما).

وتلخيصاً لِما سبق فإن التقديم في الجملة الاسمية على النحو الآتي:

1- جميع حالات جواز تقديم الخبر على المبتدأ، أو خبر النواسخ عليها أو على اسمها، تفيد معنى التوكيد، وتدل على الاهتمام والتخصيص.
2- تقديم خبر النواسخ، قد يجوز على الناسخ نفسه، أو على اسمه.
3- يجوز تقديم خبر النواسخ عليها أو على اسمها إذا كان الناسخ متصرفًا.
4- لا يجيز النحاة تقديم خبر الناسخ الجامد مثل (ليس) عليه؛ لأنه جامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معمولاته.
5- حالات التقديم والتأخير، تراعى فيها الأصول النحوية.

ثالثاً: في (إن) وأخواتها:

(إن) وأخواتها أحرف ناسخة مشبهة بالفعل في المعنى والعمل؛ لذا فهي فرع عنه في العمل، والفرع لا يكون له قوة في العمل كالأصل، لذا منع النحاة تقديم أخبار الحروف الناسخة على أسمائها إلا بشرط واحد؛ وهو إذا كان الخبر شبه جملة (جارًا ومجروراً أو ظرفاً)، يقول رضي الدين الاستراباذي: (وإنما جاز

تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها...)[107] ثم علل جواز تقديم الخبر (شبه الجملة) بأن الظروف تبين زمان الكلمة أو مكانها، فتزل من الشيء منزلة نفسه لوقوعها فيه، وكذلك الجار والمجرور، وكل منهما (الظرف والجار والمجرور) يحتاج إلى عامل يتعلق به، وهذا العامل إما فعل أو ما يشبه الفعل في عمله. وشواهد هذه كثيرة في كتاب الله الكريم، منها قوله عز وجل: {إِنّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وجَحِيْماً}[108] فتقدم الخبر وهو ظرف (لدينا) على اسم (إن) النكرة (أنكالاً)، ومجيئ الخبر ظرفًا هو الذي سوّغ مجيء (أنكالاً) نكرة. ومنه {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ 25 ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ }[109] تقدم الخبر وهو جار ومجرور (إلينا) على اسم إن مع كونه معرفاً بالإضافة (إيابهم)، وكذلك (حسابهم) ليؤدي غرضاً معنوياً هو التوكيد والاختصاص.

المبحث الثالث: نموذج التطبيق

مواضع التقديم في سورة لقمان

أولاً: في الجملة الاسمية[110]:

1- قال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} [لقمان: 6]، تقدم الخبر (من الناس) وهو جار ومجرور على المبتدأ (مَنْ) وهو اسم موصول، وذلك لتحقيق الاهتمام ولفت الانتباه إلى هذه الفئة من الناس التي تحارب الحق وتقف في وجه الدعوة إلى الإيمان، وتحاول صرف الناس عن الحق. ومثلها آية (20){وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى} [لقمان: 20].

2- {أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ } [لقمان : 6]، تقدم الخبر (لهم) على المبتدأ (عذاب) جوازًا، لأن، المبتدأ نكرة موصوفة والخبر شبه جملة فمن حيث القاعدة النحوية يجوز الأمران، أمّا المعنى الذي تحقق بهذا التقديم فهو الاختصاص؛ اختصاص هذه الفئة التي تصد عن ذكر الله بالعذاب المُهين، الذي يكون جزاءً لمن لا يعود عن ضلاله.

3- { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ } [لقمان : 8]، تقدم الخبر(لهم) وهو شبه الجملة على المبتدأ (جنات النعيم) وهو شبه جملة أيضاً مركب من المبتدأ المرفوع: (جنات) وهو مضاف والمضاف إليه (النعيم) وقد اكتسب المبتدأ التعريف بالإضافة، وجاءت هذه الآية لتقابل صورة المؤمنين وجزائهم بالصورة السابقة التي وصفت أهل الضلال وجزاءهم، وهي سمة من سمات الأسلوب القرآني البليغ؛ إذ أن ذكر الشيء مع مُقابله يُوضح المعنى ويُحسِّنه، وهذا الموضع من حيث القاعدة النحوية يمتنع فيه تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن المبتدأ معرفة، ولكنه تأخر عن الخبر لتحقيق غرض معنوي وهو الاهتمام به، فهذه الفئة المؤمنة تلقى العناية والجزاء الحسن.

4- {أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ } [لقمان : 14]، وتقدم الخبر (إليّ) وهو شبه جملة (جار ومجرور) على المبتدأ (المصير) هو معرفة، وهذا ليس من مواضع تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لتحقيق غرض معنوي هو الاختصاص، اختصاص ذلك بالله عز وجل.

5- {ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [لقمان : 15]، تقدّم متعلق الخبر المحذوف (إليّ) على المبتدأ (مرجعكم) في غير مواضع الجواز، فالمبتدأ معرفة تقدّم عليه شبه الجملة لتحقق غرضاً معنويًا هو الاختصاص؛ إذ العباد كلهم مرجعهم ومآلهم إلى الله عزّ وجل.

6- {وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} [لقمان : 22]، تقدم الخبر وهو شبه جملة على المبتدأ المعرّف بالإضافة ليؤدي غرضاً معنوياً وهو التعظيم.

7- {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [لقمان : 26]، تقدم الجار والمجرور المتعلق بالخبر المقدم (لله) على المبتدأ (ما) الموصولة المعرفة للاختصاص.

8- {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ} [لقمان : 32]، منهم : جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ هو (مقتصد) وقد تأخر عن الخبر لكونه نكرة، وهذا من مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ.

9- { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ} [لقمان : 34]، تقدم الخبر وهو الظرف (عنده) على المبتدأ (علم الساعة) وهو معرّف بالإضافة، فليس هذا من مواضع جواز تقديم الخبر، إلاّ أنه تقدمّ ليحقق معنى الاختصاص والتوكيد.

10- {وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} [لقمان : 29]، وقع التقديم هنا بين معمول خبر (أن) وخبرها، وإنما جاز ذلك لكون المعمول جارًّا ومجروراً، منع النحاة تقديمه مع غير الظرف والجار والمجرور، وذلك للاهتمام به.

ثانياً: في الجملة الفعلية:

{وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} [لقمان : 4]، تقدم الجار والمجرور (بالآخرة) على مُتعلقه الفعل (يوقنون) للاهتمام به والتنبيه عليه، والأصل أن يتقدم الفعل ويتأخر عنه متعلِّقه.

كانت هذه هي مواضع التقديم والتأخير في سورة لقمان، وقد رأينا أنه جاء واجبًا في بعض المواضع، وجائزًا في أخرى، فحقق أغراضًا لفظية ومعنوية.

وقد وقع التقديم والتأخير في مواضع كثيرة من كتاب الله وهو في كل موضع يفيد الاختصاص والتوكيد[111].

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموجزة، يمكن أن نلخص أهم نتائجها فيما يلي:

1- أسلوب التقديم والتأخير أسلوب واقع وهام في اللغة العربية، وهو أسلوب نحوي بلاغي.

2- يحدث التقديم والتأخير في نوعي الجملة العربية؛ الفعلية والاسمية.

3- الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولكن قد يُخالف هذا الأصل، فيتقدم الخبر على المبتدأ:

أ- وجوبًا، لأغراض يستلزمها التركيب النحوي للجملة.

ب- جوازاً، لأغراض يقتضيها المعنى، واهتمام السامع.

4- الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل، ويتأخر المفعول به عنهما، ولكن قد يتقدم المفعول به على فعله لأغراض تركيبية كما مرّ. أو لأغراض معنوية؛ كتلبية حاجةَ السامع، وجلب اهتمامه.

5- يراعى في التقديم والتأخير عدم الإخلال بقاعدة نحوية عامة، ولا المسموع المشهور عن العرب.

6- أسلوب التقديم والتأخير المضبوط بقواعد النحو، يؤدي أغراضًا بلاغية تتصل بالمعنى، وحال المتلقي، مع مراعاة أمن اللبس.

7- أسلوب التقديم والتأخير، مبحث كبير متشعب، يكاد يوجد في كل باب نحوي؛ فهو عميق لا يمكن لدراسة موجزة كهذه أن تلم أطرافه وتجمع شتاته؛ ولكن حسبنا منها أنها أتت على بابين أساسين عظيمين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، إجمالاً.

فتحدثت عن التقديم والتأخير في الأركان الرئيسة في نوعي الجملة العربية.

أسأل الله أن تكون هذه الدراسة نافعة في بابها.

ثبت المصادر

1-أساس البلاغة، الزمخشري (ت538هـ)تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1409،1هـ 1998م.

2- الأشباه والنظائر، السيوطي (ت911هـ)تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق 1407هـ 1986م.

3- الأصول في النحو،لابن السراج(ت316هـ) تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط1، 1430هـ 2009م.

4-إعراب القرآن، النحاس (ت 684هـ)وضع هامشه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت ط1، 1421هـ.

5- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات،العكبري(ت616هـ) تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط1، 1380هـ 1961م.

6-الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (ت577هـ)تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت ب.ت.

7-الإيضاح العضدي،الفارسي(ت377هـ) تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ 1969م.

8-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت761هـ)، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، 1386هـ 1967م.

9-البهجةالمرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك)،السيوطي(ت911هـ)،تحقيق:محمد صالح الغرسي،دارالسلام-القاهرة،ط1421،1-2000م.

10-البحر المحيط، الأندلسي(ت654هـ)،مطبعة النصر الحديثة-الرياض. ب ت.

11-الجنى الداني في حروف المعاني:المرادي(ت749هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1، 1413هـ 1992م.

12-الجمل في النحو:الخليل الفراهيدي(ت170هـ)،تحقيق د.فخرالدين قباوة ، مؤسسة الرسالة-بيروت ط1405،1-1985م.

13-حاشية الصبان على شرح الأشموني:علي الصبان(ت1206هـ)تحقيق د.عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية -صيدا-بيروت2009-1430هـ.

14-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :البغدادي (ت 463هـ)تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط4ن 1418هـ 1997م.

15- الخصائص:ابن جني(ت392هـ) تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت- ب.ت.
16-دلائل الإعجاز:عبدالقاهر الجرجاني(ت471هـ) تصحيح السيد محمد رشيد رضا، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده – مصر، ط6، 1380هـ 1960م.
17-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:الأشموني(ت929هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مكتبة النهضة المصرية، ط3، ب.ت.
18-شرح التصريح على التوضيح:خالد الأزهري(ت905هـ)،دار الفكر للطباعة والنشر،ب ت.
19-شرح الكافية :رضي الدين الاستراباذي(ت688هـ)،دارالكتب العلمية،بيروت-لبنان ب.ت.
20-شرح ديوان عنترة بن شداد:التبريزي(ت502هـ)، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1412هـ 1992م.
21-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:ابن عقيل(769هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ط14، 1384هـ 1964م.
22-شرح ملحة الإعراب : الحريري (ت562هـ)تحقيق: د. أحمد محمد قاسم،دار التراث الأولى- المدينة المنورة، ط2، 1991م.
23-شرح المفصل: لابن يعيش (ت 643هـ) عالم الكتب – بيروت ب.ت.
24-ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد النجار،مطبعة الفجالة الجديدة- مصر ط1، 1389هـ 1969م.
25-في النحو العربي(نقد وتوجيه):د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية – بيروت ط.1
26-لسان العرب:ابن منظور الأفريقي(ت 711هـ)المؤسسة المصرية العامة للتأليف- طبعة مصورة عن طبعة بولاق ب. ت.

27-المزهر في علوم اللغة وأنواعها:السيوطي(ت911هـ) دار الفكر – بيروت ب.ت.
28-المقتضب: المبرد(ت285هـ)،تحقيق د. محمد عبدالخالق عضيمة ،لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة ط1415،1هـ-1994م.
29-معجم القواعدالعربية في النحو والتصريف: عبدالغني الدقر، دارالقلم-دمشق ط 2 ، 1414هـ 1993م.
30-مجمع الأمثال:الميداني(ت.518هـ) قدّم له وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العملية – بيروت- ط1، 1408هـ 1409هـ.
31-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:ابن هشام الأنصاري(ت.761هـ)،تحقيق مازن المبارك وعلي حمدالله،دارالفكر-بيروت ط6 ،1985م.
32-همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي(ت911هـ)،نشر مكتبة الكليات الأزهرية،ط،1327هـ.

هوامش البحث:

[1] – ينظر: مجد الدين الفيروز أبادي: القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط8، 1426هـ 2005م (أخر 342/1، وقدم 1147/1)، ومحمد بن منظور : لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ. (أخر 13/4-14، وقدم 466/12).

[2] – يونس : (2)

[3] – الخطيب التبريزي: شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1412هـ 1992م (ص: 184).

والبيت من شواهد: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4، 1418هـ- 1997م، (126/8).

وبدر الدين المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1413هـ 1992م (256) .

[4] – الحجر : (24)

5- الجرجاني، دلائل الإعجاز، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده – مصر، ط6، 1380هـ 1960م، ص: (73).

6- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط3، 1408هـ 1988م (34/1).

7- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1408هـ 1988م (273/3).

8- ينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار – عالم الكتب- بيروت، ب- ت. 360/2.

9- ابن فارس: الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة (412).

10- ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الفكر- بيروت 338/1.

11- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ط1، 1430هـ 2009م، 231/2.

12- ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق 1407هـ 1986م 140/1.

13- المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ط1، 1415هـ 1994م 190/4.

14- السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1327هـ 83/2.

15- ابن السراج، الأصول: 237/2.

16- ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن 274/3-277.

17- الجرجاني، دلائل الإعجاز (84).

18- طه : (67).

19- الأنعام : (100).

20- الفاتحة : (5).

[21] – ينظر: ابن السراج: الأصول 82/2، والحريري: شرح ملحة الإعراب : أبو القاسم الحريري ،تحقيق: د أحمد قاسم،دار التراث الأولى ،ط1412،2–1991م ص: 156.، وابن يعيش : شرح المفصل، عالم الكتب – بيروت .ب.ت 75/1–76. والسيوطي: البهجة المرضية، تحقيق: محمد صالح الغرسي، دار السلام القاهرة، ط1، 1421هـ 2000م. (200)، والصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية– بيروت 2009–1430هـ (69/2).

22 – ينظر: المبرد: المقتضب (128/4).

23 – ينظر: ابن السرج: الأصول (81/2).

24 – ينظر: ابن جني الخصائص (385/2).

25 – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل: (75/1).

26 – ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك (335/1).

27 – الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر للطباعة ب.ت (271/1).

28 – ينظر: سيبويه: الكتاب (31/1). المبرد المقتضب (16/1)، والفراء: معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت، ط3، 1403هـ 1983م (79/1)، وابن يعيش: شرح المفصل (75/1).

29 – التوبة : (6)

30 – الفراء : معاني القرآن (424/2).

31 – الزباء بنت عمرو بن الضرب، الملكة المشهورة في الجاهلية.(ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، قدّم له وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت ط1، 1408هـ 1409هـ (301/1–305).

32 – البيت من شواهد: الفراء، معاني القرآن ، عالم الكتب – بيروت، ط1، (424/2)، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، 1386هـ 1967م، (339/1).

33 – ينظر: ابن هشام، أو ضح المسالك (339/1)، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح– دار إحياء الكتب العربية (271/1).

34 – ينظر: ابن هشام أوضح المالك (339/1)

35 – الجرجاني: دلائل الإعجاز (121–122).

36 – ينظر: د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية– بيروت ، ط1 (42).

37 – البقرة : (124).

38 – أبو حيان: البحر المحيط، مطبعة النصر الحديثة – الرياض (374/1–375).

39 – ينظر: ابن جني الخصائص، (294/1، وابن هشام في أوضح المسالك (366/1).

40 – اختلف في نسبة البيت بن أبي الأسود والنابغة الذبياني، وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (366/1)، الأزهري: شرح التصريح (283/1)، والسيوطي الهمع (66/1).

41 – ينظر: ابن هشام في أوضح المسالك (367/1).

42 – من شواهد ابن هشام في أو ضح المسالك (367/1).

43 – فاطر : (28).

44 – البقرة : (55).

45 – ينظر: عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة– مصر ط4، 1384هـ 1964م.(384/2)

46 – البقرة : (282).

47 – المنافقون : (4)

48 – طه : (126)

49 – ينسب البيت إلى قيس بن الملوح وهو من شواهد السيوطي في البهجة المرضية، تحقيق: محمد صالح الغرسي، دار السلام– القاهرة ط1، 1421هـ 2000م.

50 – ينظر: أبو حيان في البحر المحيط (483/1).

51 – غافر : (81).

52 – آل عمران : (192)

53 – الضحى : (9)

54 – المدثر : (3)

55 – سيبويه، الكتاب (34/1).

56 – النور : (2).

57 – المؤمنون : (104).

58 – الفاتحة : (5).

59 – أبو حيان، البحر المحيط (24/1).

60 – ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز (91)

61 – ينظر: سيبويه: الكتاب (41/1، و128–158).

62 – ابن يعيش، شرح المفصل (30/2).

63 – ينظر: المرجع السابق.

64 – البيت للأحوص، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص (386/2)، وابن هشام في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر – بيروت ط6 1985م (467).

65 – البيت للكميت الأسدي، وهو من شواهد ان جني في الخصائص (281/2)، وابن هشام في المغني ص (20) رقم (6).

66 – ينظر: السيوطي: الهمع (195/1).

67 – ينظر: محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة الفجالة الجديدة– مصر ط1، 1589، 1969م (132/2).

68 – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر– بيروت، مسألة (31)، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان– (206/1)، وحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، تحقيق: د. يحيي مراد، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان ط1، 1424هـ (29).

69 – القمر : (7).

70 – أبو حيان: البحر المحيط (175/8).

71 – المثل في الإنصاف (251/1)، مجمع الأمثال (58/1).

72 – ينظر: سيبويه: الكتاب (128/2)، والمبرد: المقتضب (126/4)، والخليل الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة. المكتبة الالكترونية الشاملة ط5، 1416هـ(37) 1995م، والجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق 1982م (302/1). وابن يعيش: شرح المفصل (92/1–

94). وابن الأنباري: الإنصاف (65/1-70) (م9). وابن عقيل: شرحه على الألفية (178/1).

73 - الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار المكتب العلمية- بيروت ط1، 1419هـ 1998م (507/1).

74 - شرح المفصل (92/1).

75 - هود : (12).

76 - آل عمران : (144).

77 - ينظر: سيبويه: الكتاب (128/2)، والمبرد: المقتضب (127/4)، وابن يعيش: شرح المفصل (85/1-87).

78 - محمد : (15).

79 - محمد : (20).

80 - محمد : (24).

81 - آل عمران : (37).

82 - المقتضب (87/4).

83 - الروم : (47).

84 - سبأ : (40).

85 - أبو البقاء العكبري، إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الاعراب القراءات ، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مصطفى البابي الحلبي - مصر- ط1، 1380هـ 1961م (103/2).

86 - البحر المحيط (287/7).

87 - الأعراف : (106).

88 - البقرة : (143).

89 - الإسراء : (50).

90 - ينظر: المبرد: المقتضب (88/4-89).

91 - الأنفال : (35).

92 - الزخرف : (25).

93 - ينظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط (61/3).

94 – ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك (173/1).

95 – ينظر: أبو الحسن المصري، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط3 (394/1).

96 – ينظر: شرح ابن عقيل (276/1).

97 – ينظر: ابن يعيش شرح المفصل (113/7).

98 – ينظر: الأزهري: شرح التصريح (188/1).

99 ينظر: أبو علي الفارس: الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ط1، 1389هـ 1969م.

100 – هود : (8).

101 – الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، طهران (381/2).

102 – ينظر: أوضح المسالك (172/1).

103 – ينظر: شرح ابن عقيل (275/1)، شرح الأشموني (394/1)، وشرح التصريح (187/1).

104 – ينظر: الهمع (117/1).

105 – قائله مجهول، وهو من شواهد: ابن عقيل (274/1)، وأوضح المسالك (170/1).

106 – ينظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة (17).

107 – ينظر: الرضي، شرح الكافية (110/1–111).

108 – المزمل : (12).

109 – الغاشية : (25 ، 26).

110 – بنظر: الزركشي: الرهان (274/3 وما بعدها)، والنحاس: إعراب القرآن، وضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421هـ (283/3)، ومحمود صافي: الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد – دمشق، ط4، 1918م (73/21).

111 – دراسات لأسلوب القرآن الكريم (288/1) القسم الثالث. البحر المحيط (125/2)، إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري (54/2–55).